والخالفة بالكرمي لان صلى الله عليه وسلم بعث لبيان الشرعيات فيخاطب بالركوب في الحج
المختار وما ذكر من هذه الثلاثة فان علمت صفته من وجوب او ندب
او اباحة فاقوال ثلاثة احدها ان الامر مثله في العبادة فقط وكانها انما لبست كذلك
لان عبادة ولا مزية لها وانما حكمه في حقها حكم فعله المجهول الصفة الاتي ذكرها وهو الاصح
انها كذلك فيه عبادة كان او غيرها وطريق علم الصفة بينه وامور الفقه فان جهلت
صفته فهو محمول على الوجوب وحق للاله وصفته عليه الصلاة والسلام لانه الاحوط
وهو قول مالك نقله عنه ابن خويز منداد وابو الفرج واليه ذهب الابهري وابن المنتاب
واكثر اصحابه والاكثرون اهل العراق وهو قول ابن سريج والاصطخري وابن خيران من
الشافعية ونقله منكي في جمع الجوامع وذهبت طائفة الى حمله على الاباحة لان الاصل
عدم الطلب وذهب اكثر الشافعية الى حمله على الندب لانه المتحقق بعد الطلب
وذهبت جماعة الى الوقف لتعارض الجهات وفي جمع الكبار في ضحك صلى الله عليه وسلم
نقلا عن بعضهم ان الذي ينبغي ان يعتمد به من افعاله ما واظب عليه من ذلك
اذا تقرر هذا فالحق ان الامر بالشيء من الندب مطلقا انه لو صدر على الندب لم يأمر
بها مستقبله الاول حرصة اتباعهم لكنه واجب للاجماع ولقوله تعالى قل ان كنتم
تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله والكافي رد بكما دتهم لقوله تعالى ان حاكم
فاستشهدوا بشهادة والاجماع على ذلك لكنه منتف للقطع بان من ترد شهادته لفسق
والقبائل تتابع الدنيا لا يستحق القبول وامر الدين امر الدنيا يوم الدين بيده الملك
وجوب منعهم وزجرهم لحرمة ادائه للامر بالجرود والنهي في الكفر لكنه منتف لاستلزام
ايذائهم للحرم بالاجماع ولقوله تعالى والذين يؤذون الله ورسوله الاية والرابع
الحجامة فيها العذاب والطعن واللوم والندم له فوله تعالى بعث قوله تعالى من يحبب
الله ورسوله فان له ان رجعهم خالفا فيها وقوله لا لعنة الله على الطالبين وقوله لم تقولون
ما لا تفعلون كبر مقتا عند الله ان تقولوا ما لا تفعلون وقوله تعالى اتامرون الناس
بالبر وتنسون انفسكم لكنه كما ذكر منتف للاجماع ولكونه من اعظم المنفرات
الخامس عدم تبليغهم عهد النبوة لقوله تعالى لا ينال عهدي الظالمين فان العداوة
النبوة والامامة التي دونها اساس كفر ولهم غير مخالصين لان الذنب فداموان
الشيطان والمخلص ليس كذلك لقوله تعالى حكاية عن ابليس لاغوينهم اجمعين
الا عبادك منهم المخلصين لكنه لازم منتف بالاجماع ولقوله تعالى في ابراهيم
واسحق ويعقوب انا اخلصناهم بخالصة ذكرى الدار وفي يوسف انه من عبادنا
الصالحين السابع علم كونهم مسارعين في الخيرات سعدوا بذلك عنه انه من اصطفينا
الاخيار اذ الاشرير في الذنب لكنه لازم منتف لقوله تعالى في حق بعضهم انهم كانوا
يسارعون في الخيرات وانهم عندنا لمن المصطفين الاخيار بل السعد وصول الاخلاد

Copyright © King Saud University

ت هذه الوجوه بحارت لان وجوب الاتباع انما هو فيما يتعلق بالكريمة وتبليغه
وبالجملة فما ليس زلة ولا جبلة ورد الشهادة انما يكون بارتكاب كبيرة او اصرار على صغيرة
ت غير مؤذية وللاناية والندم الزجر والمنع واستحقاق العذاب واللوم انما هو على تقدير
الفعل وعدم التوبة وللاناية وضع ذلك فلا يثاب ذو بئس بل يستحق ويعجز كبيرة سمعوا
او صغيرة ولو عمدا لا يجعد الدوست الظالمين على الاطلاق ولا ثبت الزيت اعوانهم الشيطان
ولات حين الشيطان سبيل ح الاناية وعلى تقدير كون الكبيرات تحوم كل فعل وترك
فشارعة البعض انها وكون البعض ت زمرة الاخيار لا ينافي صدور ذنب ت من
سيأ سمعوا او بعد التوبة وبالجملة فدلالة الوجوه المذكورة على نفي الكبيرة سهوا او الصغيرة
الغير المؤذية مما لما هو المتنازع محل نظر انتهى قلت اولى ما يتمسك به على خصوص
عصمتهم من الصغائر ما نقله في الشفاء بعض الائمة من الاجماع على ذلك
واتباع ان دعوى يسيرهم مطلقا وجمهور الفقهاء على ذلك من اصحاب مالك والشافعي وابي
حنيفة ت غير النظام فزعم انه مطلق عنه البعض وان اختلفوا في حكم ذلك على ما بيناه
ولا يصح ان يؤمر المرء بانكار امر لعله معصية لاسيما على اي ت ترى من الاصوليين
تقديم الفعل على القول عند التعارض فالقاضي وتبعه هذا جمهور ت جواز
الصغائر ومنعت ذلك جماعة محتجون على انه صلى الله عليه وسلم لا يقر على منكر ت قول او فعل
وانه متى رأى شيأ فسكت عنه صلى الله عليه وسلم ولو كان عليه الصلاة والسلام غير
مستشعر ولو كان الفاعل ممن يغتر به الانكار ولو كان هذا او ذاك فلا ان لم تقل ذلك فدل
دليل على جوازه ورفع الجميع ت الفاعل وعليه لا ستوا المخاطب في الخطاب بالاحكام الشرعية
والفعل ويكفي الخطاب فيه خلافا للقاضي في انه خاص بدليل على رفع الجميع ت الفاعل ودون تبعه
لان السكوت ليس خطابا حتى يجب واذا كان هذا حاله عليه الصلاة والسلام فوقف عليه
كيف يجوز ردوعه منه في نفسه وعلى هذا فالحق تجب عصمتهم ت سوا فعله المكروه
كما هو الحق ت سر طلات الخمس على الاقتداء بفعله بنا في الزجر والنهي عن فعل المكروه
وانما فقه على ت دين الصحابة فقط الاقتداء بفعل النبي صلى الله عليه وسلم كما قرضت
وفي كلام كالاقتداء بقوله فقد نبذوا خواتيمهم نبذه خاتمه وخلعوا نعالهم حين خلع
نعله واحتجوا بردة ابن عمر اياه عليه الصلاة والسلام حالة التقاضا حاجته مستقبلا
بيت المقدس واجيب بانه واقع منهم في غير شيء ما نهاه عنه العباد والعادة بقوله راسول
صلى الله عليه وسلم بفعله وقال عليه الصلاة والسلام لعائشة حلا خبرتيها اني فعلت وان جاهم
وقالت ما يسعه بحضرته كنت افعلها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وخطب عليه الصلاة والسلام
على الدرج اخبر بخلاف هذا وخيار الله لرسوله ما يأتي وبالاتي لا تصاح به واعلم بحمد الله
والاكثرون وهذا الاعظم ان ما يأط بعلمه بحيث يجلم على القطع ت عصمة انتهى لا فعاله
واقواله واقتداؤهم بها ت غير بحث ت الكيفية ولو جوزنا عليه المخالفة في شيء منها لما

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)